مصادر لـ الصباح : آخر رفات أعيدت في 2019 .. وآخر ممتلكات سلمت في 2022

الكويت تطالب في الأمم المتحدة بدفع عجلة ملف الأسرى والمفقودين

كتب : المحرر الدبلوماسي و«كونا»

نيويورك - "كونا": أكد مندوب دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير طارق البناي أن الدفع بعجلة البحث والتعرف على الرفات في ملف الأسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية يتطلب رغبة حقيقية من خلال ترجمة الأقوال إلى أفعال ملموسة بعيدا عن المماطلة والتسويف.

وفي هذا الإطار، أوضحت مصادر لـ" الصباح " في سردها لتسلم الكويت رفات اسراها ومفقوديها من العراق، أن عملية الجلب توقفت من عام 2005 حتى 20 يونيو 2019 حيث أعلنت اللجنة الثلاثية التابعة للصليب الأحمر العثور رفات اسرى كويتيين في محافظة المثنى جنوبي العراق.

وفي 8 أغسطس 2019 تسلمت الكويت رفات 48 اسيرا ومفقودا كويتيا تمهيدا لاجراء عملية المطابقة ثم تحديث هوياتهم وتمت عملية التسليم عبر منفذ العبدلي الحدودي مع العراق بحضور مسؤولين معنيين من الجانبين الكويتي والعراقي وممثلين من بعثة اللجنة الدولية للصليب الاحمر.

وفي 11 يوليو 2021 تم تحديد مصير 10 من الاسرى والمفقودين بالتعرف على هوياتهم من خلال عملية الاستعراف بالتحليل الجيني للبصمة الوراثية ضمن رفات الشهداء التي أعلن عن التعرف عليها في شهر نوفمبر 2020 وشهري يناير ومارس 2021.

وفي 18 نوفمبر 2021 تم التعرف أيضا على 19 شهيدا بالطريقة المتبعة مع الشهداء السابقين الـ10 .

أما بالنسبه لاعادة الممتلكات الكويتية من العراق فكانت اخر دفعة تسلمتها الكويت في 4 يوليو 2022 من خلال شحنة تتكون من 738 صندوقا تحتوي على سيف اميري يعود الى حقبه الامير الاسبق الشيخ احمد الجابر ونسختين من القران الكريم ومواد اعلامية تابعة لوزارة الاعلام الكويتية تحتوي على ارشيف اذاعي وتلفزيوني وكتب ومجلات وميكروفيلم.

وعودا على بدء، قال البناي إن التقرير الـ 41 للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش المتصل بالملف أظهر "قصة إنسانية أليمة تعود لتسعينيات القرن العشرين شردت بواقع تجربتها المريرة ذوي الأسر وفرقت 602 مفقود "مشيرا إلى أن جهود البحث والتعرف على رفات المفقودين الـ 308 المتبقين لا تزال حاضرة".

وشدد في هذا المجال على أهمية المتابعة الأممية الحثيثة للنشاط الميداني للأطراف المعنية بالإضافة إلى عنصر الشفافية في إيضاح الصورة بواقعها الحقيقي عبر التقارير الدورية للأمين العام التي تأتي في "مقدمة جهودنا المشتركة".

وذكر "لا يخفى على الجميع وبالأخص بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق "يونامي" واللجنة الدولية للصليب الأحمر وكذلك الدول الأعضاء في اللجنتين الثلاثية والفنية الفرعية المنبثقة عنها – المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والعراق والكويت – حجم التباطؤ القائم على أرض الواقع" فيما يتعلق بالملف.

ونبه مندوب الكويت إلى "أن أي تماطل أو تردد من المؤكد أنه سيعرقل سير تقدم هذا الملف"، لافتا إلى أن محاضر الاجتماعات الأخيرة في اللجنتين تعكس بوضوح هذا التباطؤ وتعنت البعض.

وأضاف أن ذوي الأسرى والمفقودين "لهم الحق علينا بأن نعمل بصدق وإخلاص لدفع وتيرة عمليات البحث وتسريعها بما يسهم في تخفيف معاناتهم ويقربهم من الحقيقة التي طال انتظارها".

وحول إنهاء أعمال بعثة "يونامي" أواخر العام المقبل قال البناي إن ما يعني دولة الكويت "يكمن أولا في إيجاد آلية أممية تدفع بهذا المسار بطريقة فاعلة وصولا للتعرف على رفات آخر مفقود واستعادة الممتلكات الكويتية المفقودة كافة بما في ذلك الأرشيف الوطني".

وحث الأمم المتحدة على أن تعاود العمل على تعيين منسق رفيع المستوى معني بالملف لافتا إلى أن هذه الآلية الأممية مكنت المنسقين رفيعي المستوى من المساهمة في التعرف على رفات 234 مفقودا والإشراف على استعادة العديد من الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها أثناء الاحتلال.

وبشأن مسار العلاقات الكويتية – العراقية أوضح مندوب الكويت أن التراجع القائم في مسار العلاقة الثنائية لا ينحصر في إطار متابعة ملف الأسرى والمفقودين بل يشمل العديد من الملفات الثنائية القائمة بين البلدين.

واستشهد البناي بأن جمهورية العراق اتخذت في العام الماضي قرارات شكلت هذا التراجع وألغي على أثرها اتفاقيات داخلة حيز التنفيذ منذ سنوات وقد قوضت تلك القرارات التقدم الثنائي الذي أحرز في الأعوام الماضية.

وشملت القرارات أولا إلغاء العمل بموجب ما نص عليه بروتوكول المبادلة الأمني المبرم منذ عام 2008 وثانيا عدم الاستجابة لمطالبات دولة الكويت بعقد اجتماعات الفرق الفنية المشتركة التابعة لاتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في "خور عبدالله" الموقعة عام 2012.

وتضمنت القرارات ثالثا إيقاف اجتماعات اللجان الفنية القانونية المعنية باستكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة رقم "162" والتي تم الاتفاق على استمرارية انعقادها منذ عام 2021.

وجدد مندوب الكويت تأكيد البلاد منذ سبتمبر العام الماضي التزامها بما نصت عليه اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في "خور عبدالله" وبروتوكول المبادلة الأمني انطلاقا من التزامها بإعادة مسار العلاقة الثنائية مع العراق للنحو الواجب.

وأضاف أن الكويت أكدت كذلك حرصها على أمن وسلامة الممرات المائية في تلك المنطقة الحيوية التي باتت تحتضن عددا من المشاريع الاستراتيجية الهامة إدراكا منها بضرورة تأمين تلك المناطق والذود عنها مما قد يتمخض عنه إلغاء العمل بالاتفاقيات المعنية.

ودعا البناي الجانب العراقي إلى تصحيح الوضع القانوني لاتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في "خور عبدالله" واستئناف اجتماعات الفرق الفنية التابعة لها واجتماعات الفرق الفنية القانونية المشتركة لاستكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة رقم "162" وفقا لقواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

وفيما يتعلق بالملفات العالقة بين البلدين لفت مندوب الكويت بالأمم المتحدة إلى كلمة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في القمة ال45 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

واعتبر البناي الملفات التي من السهل نسبيا أن يتم اقتطاف ثمارها "منفعة" للعلاقات الثنائية الكويتية – العراقية وأطر توسع مرتكزاتها وذلك من خلال تفعيل الآليات القائمة والخاصة بمتابعة تلك الملفات.

طارق البناي : أي مماطلة أو تردد من المؤكد أنه سيعرقل سير تقدم هذا الملف

ذوو الأسرى والمفقودين لهم الحق علينا بأن نعمل بصدق وإخلاص لتخفيف معاناتهم

مندوب دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير طارق البناي

التراجع في العلاقة الثنائية لا ينحصر في ملف الأسرى بل يمتد لقضايا أخرى

ندعو الجانب العراقي إلى تصحيح الوضع لاتفاقية تنظيم الملاحة في "خور عبدالله"

الكويت أكدت حرصها على أمن وسلامة الممرات المائية في تلك المنطقة الحيوية

استئناف عمل الفرق الفنية لاستكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة رقم "162"

أكد المساهمة في استقطاب الكوادر الكويتية للعمل فيه

الوسمي: ندعم مركز الكويت للتوحد لتعزيز مكانته الرائدة

أكد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية الدكتور محمد الوسمي دعم مركز الكويت للتوحد لتعزيز مكانته كمؤسسة رائدة في رعاية المصابين بالتوحد والمساهمة في استقطاب الكوادر الكويتية للعمل فيه.

جاء ذلك في بيان صادر عن الوزارة لـ"كونا" عقب زيارة قام بها الوزير الوسمي إلى مركز الكويت للتوحد إذ بين أن الوزارة ستعمل بالتنسيق مع الأمانة العامة للأوقاف لتذليل أي صعوبات تواجه المركز بما يضمن تحقيق المزيد من التميز والابتكار في تقديم الخدمات.

وأشار الوزير إلى أهمية الخدمات النوعية التي يقدمها المركز لتلبية احتياجات هذه الفئة مشيدا بالالتزام من قبل القائمين على المركز لتقديم أفضل ما يمكن لهذه الفئة والذي يعد واجبا وطنيا ومسؤولية اجتماعية يتشارك فيها الجميع.

وأشاد بالبرامج المتعددة داخل المركز والتي تشمل برامج تعليمية وعلاجية مخصصة للأطفال المصابين باضطراب التوحد والأنشطة التأهيلية والترفيهية التي تهدف إلى تعزيز مهاراتهم الحياتية والاجتماعية.

يذكر أن مركز الكويت للتوحد تأسس في العام 1994 كمشروع وقفي للأمانة العامة للأوقاف ليكون أول مركز إقليمي تعليمي تدريبي لإعاقة التوحد في الوطن العربي.

وزير الأوقاف يطلع على الفعاليات الممتعة لذوي الإعاقة وطريقة تفاعلهم

الوسمي في لقطة جماعية مع عدد من المسؤولين في المركز

بناء على توجيهات سمو أمير البلاد

وزير الكهرباء: الكويت ترغب بالانضمام إلى «المنظمة العالمية للمياه» كعضو مؤسس

محمود بوشهري

أعلن وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة الدكتور محمود بوشهري أمس السبت رغبة دولة الكويت بالانضمام إلى "المنظمة العالمية للمياه" ومقرها الرياض كعضو مؤسس وذلك بناء على توجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه.

وقال الوزير بوشهري في بيان صحفي إن المنظمة التي أعلن عن تأسيسها ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي الأمير محمد بن سلمان في افتتاح قمة "المياه الواحدة" التي استضافتها العاصمة السعودية الثلاثاء الماضي تهدف إلى معالجة تحديات المياه بشكل شمولي من خلال توحيد الجهود الدولية.

وأضاف بعد ترؤسه وفد دولة الكويت خلال قمة "المياه الوحدة" أنه تمت مناقشة عدد من المواضيع المهمة خلال أعمال القمة شملت القواعد والأطر الأساسية للارتقاء بمنظومة الأمن المائي على الصعيدين الإقليمي والعالمي بغية تحقيق جملة من الأهداف تتمحور حول توفير الموارد المائية للإنسانية جمعاء وطرق استدامتها.

وذكر أن القمة ناقشت أيضا قضايا الحد من الآثار السلبية للجفاف والتصحر والتلوث المائي على الأمن الغذائي وصحة الإنسان والتغير المناخي.

وضمن أعمال القمة شارك الوزير بوشهري في اجتماع تنسيقي أكد خلاله ضرورة تضافر الجهود بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمنظمات الدولية لتطوير عمليات إنتاج المياه من مختلف المصادر بالطرق المثلى بما في ذلك استخدام الطاقة المتجددة في عمليات تحلية المياه والذي من شأنه أن يؤدي إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة والحفاظ على البيئة.

وشدد على أهمية تعزيز الأنشطة البحثية ودعم الابتكارات وتوطين التكنولوجيا الحديثة في عمليات إنتاج وتوزيع المياه والاستخدام الأمثل للمياه المعالجة لإعادة تأهيل الغطاء النباتي والحد من الجفاف والتصحر.

وتهدف القمة التي استضافت أعمالها السعودية بالشراكة مع فرنسا وكازاخستان والبنك الدولي بالتزامن مع الدورة الـ16 لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر "كوب 16" إلى تعزيز حوكمة المياه العالمية والتصدي للتحديات المرتبطة بندرة المياه.

كما تشكل منصة دولية أساسية لمناقشة الحلول المستدامة والمبتكرة في إدارة الموارد المائية في سياق يتسم بتضخم التحديات المناخية.

وشهدت أعمال القمة حضور دولي واسع تقدمه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس جمهورية كازاخستان قاسم جومارت توكاييف ورئيس مجموعة البنك الدولي أجاي بانجا.